منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح الحديث من خلال كتابه "جامع العلوم والحكم"

د. عيسى بن محمد المسلمي*

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد!

فإن من أعظم كتب شروح الحديث النبوي نفعاً وأغزرها فوائد وأقومها منهجاً كتاب جامع العلوم والحكم للإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، الذي شرح فيه "الأربعين النووية" التي جمع فيها الإمام النووي، واختار اثنين وأربعين حديثاً من جوامع كلم النبي ﷺ، ثم إن الحافظ ابن رجب أضاف عليها أحاديث تعقب بعض شرّاح الأربعين النووي في تركها فبلغت خمسين حديثاً. قال وسميته:

"جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم"

وتبرز أهمية هذا الشرح ومكانته فيما يلي:

أولاً: من حيث أهمية الأحاديث المشروحة: "النووي" التي انتقاها الإمام النووي رحمه الله تعالى من جوامع كلم النبي ﷺ وتضمنت أصول الإسلام وقواعد الأحكام: وهي بحق أهم أحاديث الإسلام. قال ابن رجب: "واشتهرت هذه الأربعون التي جمعها (النووي) وكثر حفظها ونفع الله بها..."[٢]

---

* مكة المكرمة

[٢] من مقدمة **جامع العلوم والحكم** ١/٥٦.

ثانياً: من حيث مكانة الشارح وهو الإمام الحافظ الناقد ابن رجب رحمه الله تعالى، وخصوصاً في شرح الحديث النبوي، فقد شرح جامع الترمذي وقطعة من صحيح البخاري وغير ذلك كما سيأتي في التعريف به.

وإن المتأمل في "جامع العلوم والحكم" ليجد بحق أنه من أقوم كتب شروح الحديث منهجاً، بحيث يصلح بحق أن يكون مثالاً يحتذى ومنهجاً في شرح الحديث يقتفى، وقصدت في هذا البحث أمرين اثنين:

أولهما: إبراز منهج إمام معتبر من أئمة المحدثين في شرح هذا الكتاب الذي حوى ثروة عظيمة جليلة من النصوص والآثار.

ثانياً: استخلاص القواعد والأصول المنهجية المهمة في فهم الحديث النبوي وشروحه ليسير عليها المتأخر أسوة بمن تقدم.

والله أسأل أن ينفع به وأن يوفقنا لمرضاته. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعريف موجز بالحافظ ابن رجب:

هو الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي، ولد في بغداد سنة ٧٣٦هـ قال عنه الحافظ ابن حجر: "مهر في فنون الحديث: أسماءً ورجالاً وعللاً وطرقاً واطلاعاً على معانيه ... وكان صاحب عبادة وتهجد"[١].

وقال أيضاً: "قدم دمشق فسمع بها ... وبمصر. أكثر من المسموع وأكثر بالاشتغال حتى مهر وصنف شرح الترمذي وقطعة من البخاري ... والقواعد الفقهية، وقرأ القرآن بالروايات وأكثر من الشيوخ"[٢].

وقد برز الحافظ ابن رجب في أمرين رئيسين:

أولهما: درايته وعلمه بعلل الحديث، قال ابن حجي: "أتقن الفن، وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق"[٣].

ويشهد له بذلك على سبيل الجزم واليقين كتابه الذي ليس له نظير في بابه "شرح علل الترمذي" فقد أودع فيه من أقاويل أئمة العلل صنوفاً، وأبان عن مكنون دقيق هذا العلم أنواعاً.

---

[١] **إنباء الغمر** ٣/١٧٦.

[٢] **الدرر الكامنة** ٢/٣٢١-٣٢٢.

[٣] **إنباء الغمر** ٣/١٧٦.

والثاني مما تميز به ابن رجب: العناية والتقدم في شرح الحديث النبوي، فقد اعتنى كما تقدم بشرح الترمذي والبخاري إضافة إلى الأربعين، وقد امتاز – رحمه الله تعالى – بأمر لعله لا يشاركه فيه غيره وهو عنايته بشرح أحاديث مفردة من الحديث النبوي، ما وجد منها نحو عشرين جزءاً في شرح عشرين حديثاً، طبع قريب من نصفها[1].

وتأمل ما تقدم من شهادة الحافظ ابن حجر بأن ابن رجب قد مهر في فنون الحديث والاطلاع على معانيه.

ولنمض الآن في بيان منهجه في جامع العلوم والحكم الذي جاء اسماً مطابقاً لمسماه.

بالدراسة والتأمل والنظر في كتاب جامع العلوم والحكم وما تضمنه من العلوم والفوائد، يمكن أن نبين منهج الحافظ ابن رجب في شرحه بما يلي:

أولاً: إن أولى الخطوات المهمة في شرح الحديث الشريف تخريجه من أمهات كتب السنة، وذلك من أجل تحقيق الفوائد التالية:

أ- الحكم على الحديث من حيث الصحة أو عدمها، فإن لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما، استفرغ الإنسان وسعه في جمع شواهد الحديث ومتابعاته إن وجدت، والحكم عليها على سبيل الانفراد، كل سند منها على حدة. ثم على الحديث بالنظر إلى مجموع الأسانيد والشواهد مع الاستفادة في ذلك كله بما يمكن الوقوف عليه من أحكام الأئمة على الحديث وأسانيده، وخصوصاً الجهابذة النقاد منهم.

ب- استكمال المعاني التي جاءت في الحديث، فإن بعض الروايات قد تأتي مجملة. وقد تأتي أخرى مفصلة. وبعضها قد تغفل السبب، وغيرها قد تذكره. وبعض الروايات قد لا يرد فيها ما ترتب على الحديث، وبعضها قد يورده. إن استكمال ذلك كله والوقوف على المعاني متكاملة إنما يكون بجمع الروايات شواهد ومتابعات وتمييز الثابت منها من غيره.

هذان الأمران قد برزا جلياً في شرح الحافظ ابن رجب – رحمه الله – في جامع العلوم والحكم. وقد ساعده على ذلك ومكنه منه: علمه الواسع ودرايته القوية في الحديث وعلومه وعلله.

يقوم الحافظ ابن رجب – رحمه الله – بعد كل حديث من الأربعين بذكر أسانيده وطرقه من الوجه الذي ذكر النووي – رحمه الله– ثم يستكمل ذلك بذكر شواهد الحديث، وفي ذلك

[1] انظر ترجمة المؤلف لمحققي جامع العلوم والحكم شعيب الأرنووط وإبراهيم باجس.

كله يبين ألفاظ لحديث في الروايات التي يخرجها وأحياناً يبين الفرق بالزيادة أو النقصان فحسب.

فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بذلك عن الحكم على الحديث، وإلا حكم عليه بحسب ما تقتضيه الحال.

وقد برز في صنيع الحافظ ابن رجب – رحمه الله– أمران:

أولهما: استقصاؤه للشواهد والمتابعات بحيث لا يكاد يفوته فيما يظهر شيء من روايات الحديث وشواهده، فإذا انضم إلى ذلك ما يذكره من الأحاديث والآثار في ثنايا الشرح، عرف الناظر فيه أن الكتاب قد حوى ثروة واسعة من النصوص والآثار.

الثاني: الحكم على الحديث، وقد ظهرت إمامة ابن رجب وجلالته في هذا الشأن بأحكامه الثاقبة وخصوصاً في تتبعه لأحكام الإمام النووي وغيره من غير تقليد، فقد بين ابن رجب – رحمه الله – علل بعض الأحاديث التي حسنها أو صححها الإمام النووي أو غيره ناقلا في ذلك ما يحتاج إليه من كلام الأئمة النقاد كابن مهدي وابن معين وابن المديني وأحمد والبخاري ويعقوب ابن شيبة والدارقطني – رحمهم الله– وغيرهم، وإليك نماذج على ذلك:

١– في الحديث التاسع والثلاثين ذكر النووي – رحمه الله – حديث ابن عباس – رضي الله عنهما – أن رسول الله ﷺ قال: "إن الله تجوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه". ثم قال النووي – رحمه الله –: "حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما" انتهى.

فخرّجه ابن رجب – رحمه الله– ذاكراً إسناده ثم قال: "وهذا إسناد صحيح في ظاهر الأمر، ورواته كلهم محتج بهم في الصحيحين وقد خرّجه الحاكم، وقال: صحيح على شرطهما. كذا قال، ولكن له علة، وقد أنكره الإمام أحمد جداً ..."[١]. ثم ذكر ابن رجب أن أبا حاتم سئل عنه وعن غيره فقال: "هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة..." ثم قال أبو حاتم: "ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده"[٢]. ثم ذكر ابن رجب رواية عطاء الحديث مرسلا ثم قال: "وهذا المرسل أشبه"[٣].

٢– وفي الحديث الحادي والأربعين ذكر حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً: "لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به". قال النووي: "حديث حسن صحيح رويناه

[١] **جامع العلوم والحكم** ٢/٣٦١.
[٢] ١/٣٦٢.
[٣] ٢/٣٦٢.

في كتاب الحجة بإسناد صحيح"[1]. فذكر ابن رجب تخريجه ثم قال: "تصحيح هذا الحديث بعيد جداً من وجوه ..." فذكر تلك الوجوه ومنها تفرد نعيم بن حماد بالحديث، وذكر كلام الأئمة فيه. ومن تلك الوجوه: الاختلاف على نعيم بن حماد في إسناده، وذكر غير ذلك.

٣- وفي الحديث التاسع والعشرين حديث معاذ رضي الله عنه : "قلت يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار؟..." الحديث. فخرّجه ابن رجب من طريق أبي وائل عن معاذ بن جبل، وحكى قول الترمذي: "حسن صحيح" ثم قال ابن رجب: "وفيما قاله - يعني الترمذي - نظر من وجهين : أحدهما: أنه لم يثبت سماع أبي وائل من معاذ ... والثاني: أنه قد رواه حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود، عن شهر بن حوشب، عن معاذ...قال الدارقطني: "وهو أشبه بالصواب ..." ثم قال ابن رجب: "ورواية شهر عن معاذ مرسلة يقيناً، وشهر مختلف في توثيقه وتضعيفه ... وله طرق أخرى عن معاذ كلها ضعيفة[2].

ثانياً: يذكر بعد ذلك كلام الأئمة عن فضل الحديث ومكانته وأهميته[3] ليكون ذلك توطئة وتحفيزاً للقارئ ليتأهب لما سيأتي بيانه بعد ذلك من المعاني التي تضمنها الحديث.

انظر مثلاً ما ذكره بعد حديث عمر المتفق عليه: "إنما الأعمال بالنيات..." من كلام الأئمة: عبد الرحمن بن مهدي والشافعي وأحمد والحاكم وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد وأبي داود وغيرهم في فضل هذا الحديث وكونه من أصول الإسلام ومن الأحاديث التي يدور عليها الدين[4].

وقد يذكر ذلك من قوله لا من منقوله كما قال عقب حديث جبريل الطويل: "وهو حديث عظيم جداً يشتمل على شرح الدين كله ولهذا قال النبي ﷺ في آخره: "هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم" بدأ بشرح درجة الإسلام ودرجة الإيمان ودرجة الإحسان، فجعل ذلك كله ديناً"[5].

وكما قال – رحمه الله تعالى-: "وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الإسلام، وهو كالميزان للأعمال في ظاهرها كما أن حديث: "إنما الأعمال بالنيات" ميزان للأعمال في باطنها،

---

[1] ٢/٣٩٣-٣٩٥.

[2] ٢/١٣٤-١٣٥. وانظر نماذج وأمثلة أخرى حديث (١٢) ١/٢٨٧-٢٨٨. وحديث (١٨) ٣٩٥-٣٩٧. وحديث (٢٨) ٢/١٠٩-١١٠. وحديث (٣٠) ٢/١٥٠. وحديث (٣١) ٢/١٧٤-١٧٧.

[3] أن يكون الحديث مثلاً من قواعد الإسلام وأصوله أو حوى قاعدة كلية جامعة أو نحو ذلك.

[4] ١/٦١-٦٣.

[5] ١/٩٧.

فكما أن كل عمل لا يراد به وجه الله تعالى، فليس لعامله فيه ثواب، فكذلك كل عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله، فهو مردود على عامله، وكل من أحدث في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله، فليس من الدين في شيء"[١].

وانظر أيضاً ما ذكره عقب الحديث السابع: "الدين النصيحة" من مقوله ومنقوله[٢].

وكذلك ما ذكره عقب حديث: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه" من قوله ونقله: "وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الأدب وقد حكى الإمام أبو عمرو بن الصلاح عن أبي محمد بن أبي زيد إمام المالكية في زمانه أنه قال: "جماع آداب الخير وأزمّته تتفرع من أربعة أحاديث: قول النبي ﷺ: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت" وقوله ﷺ: "من حسن إسلام المرء تركه ما لايعنيه" وقوله للذي اختصر له في الوصية: "لا تغضب" وقوله ﷺ: "المؤمن يحب لأخيه ما يحب لنفسه""[٣]. وكذلك عقب حديث: "اتق الله" قال –رحمه الله– : "فهذه الوصية وصية عظيمة جامعة لحقوق الله وحقوق عباده ..."[٤]. وكذلك قال – رحمه الله– عقب حديث: "احفظ الله يحفظك": "هذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة وقواعد كلية من أهم أمور الدين، حتى قال بعض العلماء: "تدبرت هذا الحديث فأدهشني وكدت أطير"، فوا أسفا من الجهل بهذا الحديث، وقلة التفهم لمعناه"[٥].

ومثل ذلك ما ذكره عقب الحديث القدسي: "يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي..." قال – رحمه الله–: "قال الإمام أحمد: "هو أشرف حديث لأهل الشام" وحكى قبل ذلك ما جاء في رواية لمسلم: "قال سعيد بن عبد العزيز: "كان أبو إدريس الخولاني إذا حدّث بهذا الحديث جثا على ركبتيه"[٦].

ومثله ما حكاه عقب الحديث الثلاثين حديث: "إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ..." قال –رحمه الله–: "قال ابن السمعاني: "فمن عمل بهذا الحديث فقد حاز الثواب وأمن العقاب؛ لأن من أدّى الفرائض واجتنب المحارم ووقف عند حدوده، وترك البحث عما غاب عنه، فقد

[١] ١/١٧٦.
[٢] ١/٢١٥.
[٣] ١/٢٨٨.
[٤] ١/٣٩٨.
[٥] ١/٤٦٢.
[٦] ٢/٣٢.

استوفى أقسام الفضل، وأوفى حقوق الدين لأن الشرائع لا تخرج عن هذه الأنواع المذكورة في هذا الحديث. انتهى"[1].

وقد يذكر أحياناً ذلك على سبيل الاختصار فقد قال عقب حديث: "من عادى لي ولياً..." "قيل إنه أشرف حديث روي في ذكر الأولياء"[2].

ومثله أيضاً ما قاله عقب الحديث الأربعين: "كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل..." قال –رحمه الله–:

"هذا الحديث أصل في قصر الأمل في الدنيا، وأن المؤمن لا ينبغي له أن يتخذ الدنيا وطناً ومسكناً، فيطمئنّ فيها، ولكن ينبغي أن يكون فيها كأنّه على جناح سفر: يهيِّئ جهازه للرحيل. وقد اتفقت على ذلك وصايا الأنبياء وأتباعهم، قال تعالى حاكياً عن مؤمن آل فرعون أنه قال: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ١٩][3].

وقد يأتي ذكر أهمية الحديث ومنزلته في صورة حكاية الإجماع على العمل به كما ذكر ذلك في الحديث الرابع والأربعين حديث: "الرضاعة تحرّم ما تحرّم الولادة"[4].

وقد يأتي ذلك في بيان أن الحديث أصل في بابه كما قال عن حديث: "كل مسكر حرام": "هذا الحديث أصل في تحريم تناول جميع المسكرات المغطّية للعقل"[5].

ومثله قوله عن الحديث السابع والأربعين حديث "ما ملأ ابن آدم وعاءً شرّاً من بطنه ..." قال – رحمه الله–: "هذا الحديث أصل جامع لأصول الطب كلها. وقد روي أن ابن ماسويه الطبيب لما قرأ هذا الحديث في كتاب أبي خيثمة قال: "لو استعمل الناس هذه الكلمات سلموا من الأمراض والأسقام، ولتعطّلت المارستانات[6] ودكاكين الصيادلة، وإنما قال هذا؛ لأن أصل كل داء التُّخم، كما قال بعضهم: كل داء البَرَدَة[7]، وروي مرفوعاً ولا يصح رفعه"[8].

---

[1] ١٥٣/٢.

[2] ٣٣٤/٢.

[3] ٣٧٧/٢.

[4] ٤٣٨/٢.

[5] ٤٥٦/٢ وهو الحديث السادس والأربعون.

[6] في المستشفيات.

[7] هي التخمة. قال الخطابي في "**إصلاح غلط المحدثين**" ص.٧٠: "وأصحاب الحديث يقولون: "البرْد" وهو غلط".

[8] ٤٦٨/٢.

ومثله أيضاً قوله عن الحديث التاسع والأربعين حديث "لو أنّكم توكّلون على الله ...": "هذا الحديث أصل في التوكل وأنه من أعظم الأسباب التي يستجلب بها الرزق"[1].

ثالثاً: يشرع بعد ذلك في شرح الحديث جملة جملة، وقد سلك في شرح جمل الحديث المنهج التالي:

١- يذكر نص الجملة التي يريد شرحها مبتدئاً ذلك غالباً بعبارة: "فقوله صلى الله عليه وسلم" أو عبارة : "وقوله صلى الله عليه وسلم" ونحو ذلك ثم يذكر لجملة.

٢- يشرع بعد ذلك في بيان ما تضمنه ذلك الجزء من الحديث من المعاني والفوائد والأحكام مبيناً ذلك ما استطاع من جمع روايات الحديث أو القرآن الكريم أو الأحاديث الأخرى أو بآثار الصحابة والتابعين أو أقوال السلف والأئمة، أو بما أوتي من علم. وقد سار –رحمه الله– على هذا المنهاج في شرح الحديث، فحوى كتابه ثروة واسعة من النصوص والآثار والأقوال بحيث يستغني الناظر فيه غالباً عن غيره في فهم الحديث واستنباط الفوائد والأحكام. ولنذكر نماذج من ذلك على سبيل التمثيل وفق التفصيل التالي في شرحه للأحاديث:

أ- إذا ذكر الجملة المراد شرحها وإيضاحها فأول ما بينهما به الروايات الأخرى للحديث إن وجدت. من أمثلة ذلك ما ذكره في شرح قوله ﷺ: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله: قال –رحمه الله–: "والمراد بالشهادتين: الإيمان بالله ورسوله. وقد جاء في رواية ذكرها البخاري تعليقاً: "بني الإسلام على خمس: إيمان بالله ورسوله"...وفي رواية لمسلم: "على خمس: على أن يوحّد الله" وفي رواية له: "على أن يعبد الله ويكفر بما دونه"[2]. ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ذكره في بيان قول النبي ﷺ: "رأس الأمر الإسلام..." قال –رحمه الله–: "يعني بالأمر: الدين الذي بعث به وهو الإسلام، وقد جاء تفسيره في الرواية الأخرى بالشهادتين ...". وكقوله في شرح قوله ﷺ: "الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه..." قال – رحمه الله–: "وذلك يوجب الخشية والخوف والهيبة والتعظيم كما جاء

[1] ٢/٤٩٦-٤٩٧.

[2] **جامع العلوم والحكم** ١/١٤٥.

في رواية أبي هريرة رضي الله عنه: "أن تخشى الله كأنك تراه"[1]. وكقوله –رحمه الله–: "فقول العرباض: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً، وفي رواية أحمد وأبي داود والترمذي: "بليغة"[2].

وقد يفيد أحياناً من تتبع الروايات ذكر سبب الحديث إن كان ثمّت سبب للحديث كما قال في حديث "ما نهيتكم عنه فاجتنبوه" قال – رحمه الله –: "وفي رواية (أي لمسلم) ذكر سبب هذا الحديث ..."[3].

ب– يذكر الحافظ ابن رجب في شرح الحديث أو بعضه من القرآن الكريم ما له نوع تعلّق بالحديث ونحو ذلك. ومن أمثلة ذلك – وقد أحسن رحمه الله – ما ذكره في بيان معنى النية الواردة في قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات" قال – رحمه الله –: "والنية في كلام العلماء تقع بمعنيين: أحدهما: تمييز العبادات بعضها عن بعض ... أو تمييز العبادات من العادات ... والمعنى الثاني تمييز المقصود بالعمل، وهل هو الله وحده لا شريك له أم غيره، أم الله وغيره ..." ثم قال – رحمه الله –: "وقد ذكرنا أن النية في كلام النبي ﷺ وسلف الأمة إنما يراد بها هذا المعنى الثاني غالباً. فهو حينئذ بمعنى الإرادة ولذلك يعبر عنها بلفظ الإرادة في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] وساق عدداً من الآيات في هذا المعنى ثم قال: "وقد يعبر عنها في القرآن بلفظ الابتغاء كما في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى﴾ [الليل:٢٠ " وساق عدداً من الآيات أيضاً[4]. وكما قال في بيان قول العرباض بن سارية ﷺ: "وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون" قال – رحمه الله تعالى –: "وهذان الوصفان مدح الله المؤمنين عند سماع الذكر كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] وقال: ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ (٣٤) الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج:٣٤-٣٥]" ثم ساق جملة من الآيات في هذا المعنى[5].

---

[1] ١/١٢٦.

[2] ٢/١١١.

[3] ١/٢٨٣.

[4] ١/٦٥-٦٧.

[5] ٢/١١٢-١١٣. وانظر للمزيد من الأمثلة والنماذج ما ذكره عند قوله تعالى في الحديث القدسي: "يا عبادي! إني حرّمت الظلم على نفسي ..." ٢/٣٤. وما ذكره عند قوله – ﷺ – "إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" ٢/٣٦٦.

ج- ويذكر أيضاً ما يتعلّق بموضوع الحديث من الأحاديث الأخرى التي في نفس الباب ولا يخفى أهمية هذا الأمر في فهم الحديث واستنباط أحكامه وهذا كثير جداً في الكتاب ولنذكر على ذلك من النماذج ما يلي:

من ذلك ما ذكره بياناً لقول النبي ﷺ: "وأتبع السيئة الحسنة تمحها" حيث ذكر – رحمه الله – جملة من الأحاديث وغيرها التي تدل على محو الذنوب والسيئات لمن أتبعها بالحسنات[1].

ومثل ذلك أيضاً ما ذكره من الأحاديث وغيرها في بيان معنى الإحسان المذكور في حديث جبريل الطويل[2]. ومثله أيضاً ما ذكره من الأحاديث الدالة على أن العبرة بالخواتيم عقب حديث: "إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة ..." الحديث[3]. وهذا كثير جداً في الكتاب لا يكاد يخلو منه جملة أو حديث.

ويذكر أيضاً ما يراه مناسباً من أقوال الصحابة والسلف – رحمهم الله تعالى – ولا يخفى أهمية ذلك فهم أقرب الناس عهداً برسول الله ﷺ وأعلمهم بمعاني النصوص ومدلولاتها.

وقد يذكر أحياناً أثر تلك النصوص عليهم وما أورثتهم من الخشية والعبادة والورع ونحو ذلك.

من ذلك مثلاً ما ذكره من أقوالهم في الخوف من سوء الخاتمة عقب حديث النبي ﷺ: "فوالله الذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ..." الحديث[4].

ومثله أيضاً ما ذكره بياناً لقول النبي ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى: قال – رحمه الله تعالى –: "فقوله ﷺ: "إلا بحقها" وفي رواية "إلا بحق الإسلام" قد سبق أن أبا بكر أدخل في هذا الحق فعل الصلاة والزكاة ... "[5]. وكان قد ذكر قبل ذلك ما جاء في الصحيحين من محاورة عمر وأبي بكر – رضي الله عنهما– في

[1] ١/٤١١-٤١٣.
[2] ١/١٢٥-١٢٨.
[3] ١/١٦٩-١٧٢.
[4] ١/١٧٣-١٧٤.
[5] ١/٢٣٥.

شأن مانعي الزكاة وقول أبي بكر ﷺ: "والله لأقاتلنّ من فرّق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال..."[1]

ومثل ذلك أيضاً ما نقله عن ابن عباس والحسن وعمر بن عبد العزيز وطلق بن حبيب وأبي الدرداء وسفيان الثوري وغيرهم رضي الله عنهم من أقوالهم في التقوى والمتقين في شرحه لقول النبي ﷺ: "اتق الله حيثما كنت"[2]. ومن ذلك ما ذكره عنهم — رحمهم الله تعالى – فأطال وأجاد وأفاد في قصر الأمل والحذر من فتنة الدنيا شرحاً وبياناً لقول النبي ﷺ: "كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل"[3].

د- يذكر أيضاً أقوال العلماء فيما يورده من مسائل دل عليها الحديث سواءً كانوا متفقين أو مختلفين فيذكر أقوالهم وأدلتهم مع الترجيح والتعليل في أحيان كثيرة.

من ذلك مثلاً ما حكاه من مذاهب العلماء من تعيين النية للصلاة المفروضة، وكذلك تعيينها لصيام رمضان، وكذلك اختلافهم في اشتراط النية للطهارة وأثر النية في مسائل الإيمان والطلاق والعتاق وغير ذلك[4].

ومثل ذلك ذكره لأقوال العلماء في كفر تارك الصلاة[5]. وكذلك أقوالهم في قتل تارك الصلاة[6].

ومثله ما حكاه من اختلافهم: هل يطيع الرجل والديه في الدخول في شيء من الشبهة أم لا؟[7].

والكتاب مليء بذكر أقوال العلماء ومذاهبهم. وقد أجاد وأفاد حيث ذكر – رحمه الله تعالى- طرفاً من أسباب اختلاف العلماء[8].

وكذلك أفاد بما ذكره من موقف العلماء في إجماع الخلفاء الأربعة هل هو إجماع وحجة، وكذلك لو قال واحد منهم قولاً و لم يخالفه منهم أحد، وهل يقدم قوله على قول غيره؟[9]

---

[1] ١/٢٣٢.

[2] ١/٤٠٠-٤٠١.

[3] ٢/٣٧٥-٣٨٧.

[4] ١/٨٥-٩١.

[5] ١/١٤٥-١٤٩.

[6] ١/٢٣٤-٢٣٥.

[7] ١/٢٠١.

[8] ١/١٩٦-١٩٧. ويراجع في هذا كتاب "**رفع الملام عن الأئمة الأعلام**" لشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–.

[9] ٢/١٣٢.

ويذكر أيضاً ما أوتيه من علم باجتهاده، ولا غرو فهو إمام حافظ، وهذا كثير في الكتاب. ومن أمثلته ما ذكره بعد الحديث المروي عن النبي ﷺ: "وأن النصر مع الصبر" قال – رحمه الله–: "فقوله ﷺ: "إن النصر مع الصبر يشمل النصر في الجهادين: جهاد العدو الظاهر، وجهاد العدو الباطن، فمن صبر فيهما نصر وظفر بعدوه. ومن لم يصبر فيهما وجزع، قهر وصار أسيراً لعدوه أو قتيلاً له"[1].

ومن أمثلته ما ذكره عقب الحديث القدسي: "يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً..." قال –رحمه الله تعالى–: "هو إشارة إلى أن ملكه لا يزيد بطاعة الخلق ولو كانوا كلهم بررة أتقياء، قلوبهم على قلب أتقى رجل منهم، ولا ينقص ملكه بمعصية العاصين ولو كان الجن والإنس كلهم عصاة فجرة، قلوبهم على قلب أفجر رجل منهم، فإنه سبحانه الغني بذاته عما سواه، وله الكمال المطلق في ذاته وصفاته وأفعاله، فملكه ملك كامل لا نقص فيه بوجه من الوجوه على أي وجه كان"[2].

تنبيه:

هذه الوجوه الستة في شرح الأحاديث وجملها قد يذكرها الحافظ ابن رجب كلها مجتمعة أوجلها في شرح بعض الجمل والأحاديث وقد لا يذكر إلا بعضها بحسب ما تضمنه الحديث أو الجملة من المعاني. ولعل من أمثلة ما ذكر فيه جل تلك الأوجه أو كلها شرحه لقوله ﷺ: "كل بدعة ضلالة" فقد أبان وأفاد إفادات عزيزة مفيدة[3].

ونحوه شرحه لقوله ﷺ: "وأتبع السيئة الحسنة تمحها"[4]، وقوله ﷺ: "وخالق الناس بخلق حسن"[5]. والمقصود التمثيل وإلا فهذا كثير جدّاً.

هـ– قد يفرد الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – أثناء الشرح فصلاً مستقلاً لما يراه من المسائل التي حقها التفصيل والإيضاح والبيان ويجعل لذلك عنواناً مستقلاً فيقول: "فصل" أو

[1] ١/٤٩٠.
[2] ٢/٤٦-٤٧.
[3] ١/١٢٨-١٣٣.
[4] ١/٤١٦-٤٥٤.
[5] ١/٤٥٤-٤٥٨.

نحو ذلك ثم يشرع في بيان ما أراد. كما قال – رحمه الله – في خاتمة شرحه لحديث: "إنما الأعمال بالنيات": "فصل وأما النية بالمعنى الذي ذكره الفقهاء ..."[1].

كما عقد فصلين مستقلين في بيان الإيمان، والإحسان في حديث جبريل الطويل[2]. وقال – رحمه الله تعالى –: "فصل. في وظائف الذكر الموظفة في اليوم والليلة"[3]. ثم عقد بعد ذلك فصلاً في "جوامع الذكر"[4]. وعقد كذلك فصلين منفصلين، أحدهما في الخطأ والنسيان والآخر في حكم المكره[5].

ميزات وتتمات:

الأولى: منهجه في استيفاء النصوص

إن أبرز قضية منهجية برزت في شرح الحافظ ابن رجب هي ما قام به – رحمه الله تعالى– من استيفاء النصوص عند كل مسألة يبحثها ويبينها. وهذا المنهج – استيفاء النظر في جميع النصوص في المسألة– أساس أصيل في فهم النصوص الشرعية فهماً سليماً صحيحاً. بلا إفراط ولا تفريط، ولا غلو ولا تقصير، وهذا يشمل مسائل الاعتقاد والأحكام والآداب وغيرها. وهذا الأمر من أبرز ما تميز به أهل السنة والجماعة عمن سواهم. وهو أيضاً من أبرز ما تميز به العلماء والأئمة عمن سواهم لدراستهم واستظهارهم للنصوص ومعرفتهم بها، وأن من الخلل الواضح في منهج النظر والاستدلال الاقتصار في النظر على بعض النصوص فيخرج الإنسان بمفهوم ناقص غير مكتمل، إذ النصوص الشرعية الثابتة يصدق بعضها بعضاً، وقد يأتي المعنى مجملاً في نص، مبيناً مفصّلاً في آخر، وقد يأتي النص عاماً فلا يستغنى به عما يخصصه، أو مطلقاً، فلا بد من النظر فيما يقيده. وهكذا مما هو معروف في منهج النظر والاستدلال[6].

انظر مثلاً كيف نظر الخوارج إلى نصوص الوعيد فغلوا في جانب. وبعكسهم نظر المرجئة إلى نصوص الوعد ففرّطوا. وانظر كيف جمع أهل السنة والجماعة في النظر إلى جميع النصوص فاعتدلوا.

---

[1] ١/٨٥.

[2] ١/١١٦، و١/١٢٥.

[3] ٢/٥٢٣.

[4] ٢/٥٣.

[5] ٢/٣٦٧ و٢/٣٧٠.

[6] انظر ما ذكره ابن رجب عن دلالات النصوص في **جامع العلوم والحكم** ٢/١٦٤.

وهذا المنهاج قد برز جلياً في جامع العلوم والحكم للحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى- يعرف ذلك من متّع ناظريه بسير أغوار الكتاب والتأمل في مسائله. حتى إنه ليجد الحافظ ابن رجب يصرح في كثير من الأحيان بما يفيد أنه قد أخذ المعنى من النظر في مجموع النصوص.

انظر مثلاً قوله : "وقد دل الكتاب والسنة الصحيحة الكثيرة على مثل هذا المعنى"[١].

وانظر مثلاً قوله –رحمه الله تعالى-: "فالحاصل من هذه الأحاديث كلها..."[٢].

وقوله –رحمه الله-: "فتضمنت هذه النصوص ..."[٣].

وقوله: "وهذه النصوص تدل على ..."[٤].

وقوله: "وفي هذا المعنى أحاديث متعددة ..."[٥].

وقوله: "وفي المعنى أحاديث أخر متعددة ..."[٦].

وقوله: " وقد روى معنى هذا الحديث مرفوعاً من وجوه أخر ..."[٧].

وقوله: "فدلّت هذه الأحاديث كلها ..."[٨].

وقوله: "وقد تكاثرت النصوص ...."[٩].

وقوله: "وظاهر هذه الأحاديث كلا يدلّ على ..."[١٠].

الثانية: منهجه في العقيدة:

سار الحافظ ابن رجب في شرحه على منهج السلف الصالح، أهل السنة والجماعة في مسائل الاعتقاد التي تعرّض لها، مبيناً أدلتهم ووجوهها. وقد يردّ أحياناً على المخالفين من الفرق.

وفيما يلي بعض المسائل التي أبرز فيها –رحمه الله- منهاج أهل السنة والجماعة:

---

[١] ٤٨٣/١.

[٢] ٤٤٧/٢.

[٣] ٣١٣/٢.

[٤] ٣٥٦/١.

[٥] ٣١١/٢.

[٦] ٣٠٤/٢.

[٧] ١٥٠/٢.

[٨] ٢٤٥/٢.

[٩] ١٦٨/١ ومثله في ٢٤٥/٢ وغير ذلك كثير.

[١٠] ٦٥/٢.

١- الإيمان والإسلام:

بين الحافظ ابن رجب –رحمه الله– هذه المسألة غاية البيان وأوضحه، واستقصى النصوص الواردة فيها أو كاد، مبيناً مدلولاتها، ثم حرّرها تحريراً علمياً دقيقاً ربما لا تراه لمصنّف سبقه.

فتعرض –رحمه الله– لأحاديث الإيمان والإسلام، والتي قد يبدو للناظر فيها لأول وهلة شيء من الاختلاف أو التعارض ثم جمع بينها جمعاً بديعاً.

قال –رحمه الله– : "وأما الإيمان فقد فسره النبي ﷺ في هذا الحديث (حديث جبريل الطويل) بالاعتقادات الباطنة فقال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره"[١]. ثم ذكر حديث وفد عبد القيس الذي فسر فيه النبي ﷺ الإيمان بالشهادتين، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان وإخراج الخمس. ثم ذكر حديث شعب الإيمان الذي أدخل فيه النبي ﷺ الشهادتين وإماطة الأذى والحياء في الإيمان. ففسر النبي ﷺ الإيمان في هذين الحديثين بالأعمال الظاهرة وأما في حديث جبريل ففسره بالأعمال الباطنة.

قال ابن رجب –حمه الله تعالى–: "وأما وجه الجمع بين هذه النصوص وبين حديث سؤال جبريل عليه السلام عن الإسلام والإيمان، وتفريق النبي ﷺ بينهما، وإدخاله الأعمال في مسمى الإسلام، دون مسمى الإيمان، فإنه يتضح بتقرير أصل، وهو أن من الأسماء ما يكون شاملاً لمسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره، صار دالاً على بعض تلك المسميات، والاسم المقرون به دال على باقيها، وهذا كاسم الفقير والمسكين، فإذا أفرد أحدهما، دخل فيه كل من هو محتاج، فإذا قرن أحدهما بالآخر، دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات، والآخر على باقيها، فهكذا اسم الإسلام والإيمان: إذا أفرد أحدهما، دخل فيه الآخر، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده، فإذا قرن بينهما، دل أحدهما على بعض ما يدل عليه بانفراده، ودل الآخر على الباقي"[٢]. ثم قال: "وبهذا التفصيل الذي ذكرناه يزول الاختلاف، فيقال: إذا أفرد كل من الإسلام والإيمان بالذكر، فلا فرق بينهما حينئذ، وإن قرن بين الاسمين، كان بينهما فرق. والتحقيق في الفرق بينهما: أن الإيمان هو تصديق القلب، وإقراره، ومعرفته، والإسلام: هو استسلام العبد لله، وخضوعه، وانقياده له، وذلك يكون

[١] ٨/١٠٢.
[٢] ١/١٠-١٠٦.

بالعمل، وهو الدين، كما سمى الله تعالى في كتابه الإسلام ديناً، وهذا أيضاً مما يدل على أن أحد الاسمين إذا أفرد دخل فيه الآخر، وإنما يفرق بينهما حيث قرن أحد الاسمين بالآخر. فيكون حينئذ المراد بالإيمان: جنس تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل"[1].

٢- دخول الأعمال في مسمى الإيمان:

بين رحمه الله ذلك بأدلته. فقال - رحمه الله-: "وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم" ثم قال: "وأنكر السلف على من أخرج الأعمال عن الإيمان إنكاراً شديداً، وممن أنكر ذلك على قائله وجعله قولاً محدثا: سعيد بن جبير، وميمون بن مهران، وقتادة، وأيوب السختياني، وإبراهيم النخعي، والزهري، ويحيى بن أبي كثير وغيرهم. وقال النووي: "هو رأي محدث أدركنا الناس على غيره". وقال الأوزاعي: "كان من مضى ممن سلف لا يفرقون بين الإيمان والعمل ..."[2].

٣- القدر:

وهو من مسائل الإيمان أيضاً. وقد بين ابن رجب درجتي الإيمان بالقدر وأن الله تعالى سبق في علمه ما يعمله العباد. وأنه تعالى خلق أفعال عباده. ثم رد على القدرية ذاكراً مذاهب العلماء والأئمة في تكفير من أنكر العلم القديم[3].

٤- حكم مرتكب الكبيرة:

بين رحمه الله ما عليه السلف الصالح من عدم إخراجه من الملة. قال - رحمه الله- : "لا أعلم أن أحداً منهم أجاز إطلاق نفي الإسلام عنه"[4]. وبين الفرق بين نفي اسم الإيمان وما مدلوله. ونفي اسم الإسلام وما يدل عليه مع ذكر النصوص التي ورد فيها هذا أو ذاك فجاد بيانه كافياً شافياً[5].

٥- النفاق:

ذكر رحمه الله تعالى نوعي النفاق والفرق بينهما فقال: "أحدهما: النفاق الأكبر، وهو أن يظهر الإنسان الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويبطن ما يناقض ذلك كله أو بعضه...".

---

[1] ٢/١٠٧-١٠٨ .

[2] ١/١٠٤.

[3] نظر **جامع العلوم والحكم** ١/١٠٣-١١٤.

[4] ١/١١١.

[5] انظر إن شئت ١/١١١-١١٤.

"... والثاني: النفاق الأصغر، وهو نفاق العمل، وهو أن يظهر الإنسان علانية صالحة ويبطن ما يخالف ذلك ..."[1].

فائـــــدة:

قال – رحمه الله تعالى– بعد أن تكلم على مسائل الإيمان: "وهذه المسائل أعني مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق مسائل عظيمة جداً، فإن الله علق بهذه الأسماء: السعادة والشقاوة واستحقاق الجنة والنار. والاختلاف في مسمياتها أول اختلاف وقع في هذه الأمة، وهو خلاف الخوارج للصحابة حيث أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية، وأدخلوهم في دائرة الكفر وعاملوهم معاملة الكفار، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم، ثم حدث بعدهم خلاف المعتزلة وقولهم بمنزلتي بين المنزلتين. ثم حدث خلاف المرجئة وقولهم: إن الفاسق مؤمن كامل الإيمان"[2].

٦– اتباع السنة والحذر من البدع:

أبان ذلك رحمه الله تعالى وبينه عند شرحه لقول النبي ﷺ : "فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ... ". قال –رحمه الله تعالى–: "... والسنة هي الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة. ولهذا كان السلف قديماً لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله"[3]. وبين الموقف الشرعي من البدع عند شرحه لقول النبي ﷺ : "من أحدث في أمرنا هذا ليس منهم فهو ردّ". وقوله ﷺ: "وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة"[4]. فبين –رحمه الله تعالى– مسائل وقواعد مهمة في مسائل القرب. المشروع منها وغير المشروع في العبادات والمعاملات مستدلاً بما يناسب المقام من النصوص وأقوال السلف الصالحة[5].

الثالثة: عنايته بالإجماع:

اعتنى الحافظ ابن رجب في شرحه بما أجمع عليه العلماء وقد حكى الإجماع في مسائل ومنها:

---

[1] ٢/٤٨١ .

[2] ١/١١٤

[3] ٢/١٢.

[4] وهما الحديث الخامس والثامن والعشرون .

[5] ١/١٧٦-١٩٢ و ٢/١٢٧-١٣٣ .

١- قال –رحمه الله-: "المشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان قول وعمل ونية، وأن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان. وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم"[١].

٢- وقال عن كفر تارك الصلاة: "حكى إسحاق عليه إجماع أهل العلم"[٢].

٣- الإجماع على أن الإنسان متى علم أن عين الشيء حرام، أُخِذَ بوجه محرّم فإنه يحرم تناوله. قال –رحمه الله-:"حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر وغيره"[٣].

٤- ومن ذلك ما ذكره عن ابن عبد البر أنه قال: "وقد أجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع صاحبها"[٤].

٥- وقال –رحمه الله-: " وقد حكى ابن حزم الإجماع على وجوب الإحسان في الذبيحة"[٥].

٦- وقال –رحمه الله-: "قال ابن المنذر: "أجمع أهل العلم على أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه""[٦].

٧- وقال –رحمه الله-: "واتفق العلماء على أنه لو أكره على قتل معصوم لم يبح له أن يقتله، فإنه إنما يقتله باختياره افتداء لنفسه من القتل، هذا إجماع من العلماء المعتبرين"[٧].

٨- وقال بعد أن ساق جملة من أحاديث الرضاع: "وقد أجمع العلماء على العمل بهذه الأحاديث في الجملة، وأن الرضاع يحرم ما يحرمه النسب"[٨].

---

[١] ١٠٤/١.
[٢] ١٤٧/١.
[٣] ٢٠١/١.
[٤] ٢٦٨/١.
[٥] ٣٨٢/١.
[٦] ٢٣٠/٢.
[٧] ٣٧١/٢.
[٨] ٤٣٨/٢.

الرابعة: منهجه في شرح ما أعلّ من الأحاديث

تقدم في أول البحث الإشارة إلى ما كان عليه الحافظ ابن رجب من دراية متينة بعلل الحديث وعلومه، ومكنه ذلك من تتبع من سبقه من الأئمة في الحكم على الأحاديث. وقد حكم على بعض أحاديث الأربعين بالضعف أو وجود علّة قادحة وإن كان ذلك نادراً أو قليلاً.

فما هو منهجه في شرح ما ضعّفه وأعلّه من الأحاديث؟

لقد سار في ذلك رحمه الله على طريقة منهجية بديعة، إذ إنه يذكر الحديث أو الجملة منه ثم يذكر ما يكون بمعناها من النصوص فيشرحه بعد ذلك بناءً على ما يشهد له من النصوص الثابتة، وربما صرّح أو كاد، بهذا المنهج الذي سار عليه أي أن اعتماده على ما يشهد للحديث مما جاء بمعناه ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- في حديث معاذ رضي الله عنه قال: "قلت: يا رسول الله! أخبرني بعمل يدخلني الجنة ..." الحديث. أعلّه ابن رجب من وجهين ثم قال: "وله طرق أخرى عن معاذ كلها ضعيفة". فلما شرع في شرح الحديث قال: "قوله: "أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار" قد تقدّم في شرح الحديث الثاني والعشرين من وجوه ثابتة من حديث أبي هريرة، وأبي أيوب وغيرهما أن النبي ﷺ سئل عن مثل هذه المسألة، وأجاب بنحو ما أجاب به في حديث معاذ"[١].

٢- قال رحمه الله تعالى عن حديث "إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ..." الحديث: "له علتان..." ثم لما شرع في شرحه قال: "وقد روي معنى هذا الحديث مرفوعاً من وجوه أخرى..." فذكر شواهده ثم شرع في شرحه[٢].

٣- قال في حديث النبي ﷺ: "لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به": "تصحيح هذا الحديث بعيد جداً" ثم لما شرع في بيانه قال: "وقد ورد القرآن بمثل هذا في غير موضع ..." فذكر الآيات التي في معنى الحديث[٣].

---

[١] ٢/١٣٥-١٣٦.

[٢] ٢/١٥٠.

[٣] ٢/٣٩٤-٣٩٥.

الخاتمـــــة:

١- الحافظ زين الدين ابن رجب إمام حافظ محدث من البارزين في خدمة السنة وخصوصاً في علل الحديث وشرحه.

٢- كتاب جامع العلوم والحكم يعد من كتب الشروح التي استكمل فيه مصنفه أصول وقواعد شرح الحديث النبوي، بحيث يصلح هذا الشرح أن يكون مثالاً يحتذى.

٣- أصول وقواعد فهم وشرح الحديث النبوي وهي التي سار علها ابن رجب تتلخص فيما يلي:

أ- النظر في حكم الحديث صحة وضعفاً، واستكمال ما يهم في ذلك من الشواهد والمتابعات

ب- استكمال المعاني الواردة الحديث باستكمال النظر في روايات الحديث.

ت- استكمال المعاني الواردة في موضوع الحديث بالنظر في الآيات والأحاديث الواردة في الموضوع الذي جاء في الحديث.

ث- الرجوع إلى ما ورد عن السلف من الآثار في فهم الحديث أو أثره عليهم.

ج- ذكر مذاهب العلماء وأقوالهم في المسألة أو المسائل التي وردت في الحديث، سواءً كانت في العقيدة أو الأحكام أو الآداب وغير ذلك.